

الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر

العربي العربي (*)

محاضر في قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق،
جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم - الجزائر.

مقدمة

كثرت الكتابات حول النفط ودور عائداته الريعية عبر ثقافات ومجتمعات متباينة؛ فانقسمت
جلُّها إلى فريق رأى فيه نعمةً تروم التأسيس لاقتصاد قوِّي يدفع بالتنمية ويرفع مستوى الرفاه؛
في حين رأى فيه فريق آخر نقمةً من خلال تعزيره هيمنةً النظام الحاكم، وبناء علاقة زبائنية
تعرقل عملية الانتقال الديمقراطي.

إن وفرة العائدات النفطية تضمن الحاجات اللازمة للنخبة، وتعزز مؤسَّساتها الاستبدادية،
وتقوِّي النظام وتمكِّنه من حماية نفسه، بشراء الولاءات ودفع المجتمع إلى النأي عن المطالبة
بالحقوق السياسية؛ فتغدو الحكومات غير شرعية، الانتخابات فيها مزورة، تغيب عنها الشفافية.
كما ترسم الدول الريعية حدوداً للديمقراطية، من خلال استراتيجيات للتلاعب الانتخابي، تصنع بها
موزاييك لديمقراطية تمثيلية كقفاز يحمي النظام من الممارسات اللاديمقراطية عبر مخارج احتيال
تدعمها سلوكيات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، التي تبدو جليَّة في ظاهرة الانتخابات الرئاسية
في الجزائر كدراسة حالة ضمن الدول الريعية وتبعات إكراهات الانتقال الديمقراطي في المنطقة.

تروم هذه الدراسة تفكيك العلاقة الموجودة بين متغير الانتخابات وتقاسم الأدوار، وإكراهات
الاستعصاء السياسي لتجسيد الممارسة الديمقراطية داخل الدول الريعية، معتمدين على مؤشِّر
السلوك الانتخابي في الجزائر كدراسة حالة.

تهدف هذه الدراسة علمياً إلى عرض التأسيس النظري وأدبيات دراسة الريع كنعمة أو نقمة،
وإبراز الترابط البحثي بين المتغيرات الثلاثة، الريع، الديمقراطية والانتخابات في الجزائر، أداء
الوظيفة التراكمية في ميدان البحث العلمي.

وهي تهدف عملياً إلى التنبيه لخطر الاعتماد الكلي في الاقتصاد على الريع، وكيفية توظيف العوائد الريعية لترسيخ التحول الديمقراطي، وأهمية نزاهة وشفافية الانتخابات في ترسيخ الممارسات الديمقراطية.

إن وفرة العائدات النفطية في سبعينيات القرن الماضي، شجّع انتهاج الحكومات مشاريع لإبعاد المواطنين عن السياسة، والعمل على تدمير المؤسسات المدنية المستقلة.

تفترض هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الريع والديمقراطية، إذ كلما ارتفع الدخل الريعي، توجّهت الديمقراطية نحو الانكماش.

اعتمدنا في هذه الدراسة توظيف جهاز مفاهيمي يتضمن مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتعدداً في المناهج بغية توضيح الصورة، والاقتراب من الحقائق الخفية لإشكالية هذه الدراسة. وتجلّت هذه المناهج في المنهج المقارن، الاقتراب النسقي، ودراسة الحالة.

أولاً: الريع، اقتصاد ومقاربات منهجية

1 - من الاقتصاد الريعي إلى الدولة الريعية

أدى الريع دوراً كبيراً في تشكيل الدولة الريعية⁽¹⁾ التي تتحصل على جزء كبير من إيراداتها من مصادر خارجية على شكل ريع ويتراكم لديها، مع مشاركة عدد قليل في توليد هذه الثروة. يرتكز اقتصاد الدولة الريعية⁽²⁾ على مصدر واحد للدخل، يتمثل بالريع. وغالباً ما يكون مصدراً طبيعياً لا يحتاج إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية، وتحتكر السلطة مشروعية امتلاكه، وتوزيعه، وبيعه.

2 - مايكل روس، والآليات السببية لمخرجات الريع

تقوم مقارباته المنهجية لمخرجات الريع على الآليات السببية التالية⁽³⁾:

أ - آلية التبعية للريع: تتجلى في ثلاث طرائق وهي:

(1) الأثر الضريبي: إن تفادي فرض الضرائب وتعويضها بعائدات النفط الضخمة، يجعل المجتمع المدني يتغاضى عن المطالبة بمساءلة النظام السياسي. لقد أكد «ميك مور» أن النظام

(1) أول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية (Rentier State) هو الكاتب الإيراني حسين بهلافي «Bahlavy» في بحثه الموسوم «نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية: حالة إيران» والذي نشر عام 1970.

(2) محمد نبيل الشيمي، «الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية»، المركز الديمقراطي العربي، 6 كانون الثاني/يناير 2016، <<https://democraticac.de/?p=25453>>

(3) Michael L. Ross، «Does Oil Hinder Democracy?», *World Politics*, vol. 53, no. 3 (April 2001), (3) pp. 332-333, <<http://www.jstor.org/stable/25054153>>.

الضريبي المستقر⁽⁴⁾، عامل ضروري لتشجيع المواطن على الانخراط في الحياة السياسية. أما غيابه، فيفرز اختلالات وظيفية وبنوية بين المحكوم والحاكم، الذي لا يحتاج إلى استخراج الموارد المالية من المواطنين. يوفّر الربيع الحاجات المالية لتعزيز المؤسسات الأمنية، وشراء الدّم. ففي الجزائر تمثلّ الضرائب غير النفطية من مجموع الإيرادات 10.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة تونس وليبيا. وحسب بعض الإحصاءات إن 46 بالمئة من العمال غير مسجّلين كأجراء⁽⁵⁾.

(2) تأثير الإنفاق⁽⁶⁾: إن وفرة المداخل تمكن الدولة من إدخال قدر من التجديد لجلب رضا الرأي العام. ففي الجزائر⁽⁷⁾ ارتفع الإنفاق الحكومي بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 بحجم كبير. زادت الواردات بنسبة 60 بالمئة مقارنة بعام 2010، وبفاتورة بلغت 46 مليار دولار. رُفِعَ في رواتب التوظيف العمومي بنسبة 46 بالمئة. تجاوز الاقتصاد غير الرسمي 6 مليارات دولار، ومُنِحَتْ قروضٌ من دون فوائد لصالح الشباب. وأنفقت الحكومة أكثر من 23 مليار دولار في المنح والرواتب والمزايا، فزاد الإنفاق الحكومي بنسبة 50 بالمئة عام 2011.

(3) أثر تكوين الجمعيات⁽⁸⁾: توظف الدول الريعية العائدات النفطية للحؤول دون بروز جمعيات مدنية فاعلة، وتأطيرها للمجتمع المدني تطرح قضايا وتطالب بحقوق تورق الأنظمة السياسية. ففي دراسة شملت الجزائر⁽⁹⁾، خُلِصَتْ إلى نتيجة مفادها عرقلة مُتَعَمِّدَة لإنشاء الجمعيات، وبالتالي خلق وجودها «على الورق» انطباعاً خاطئاً عن التعددية في الجزائر، لاعتماد معظمها دعماً من الدولة. أما شودهري⁽¹⁰⁾ فخلص إلى أن وفرة العائدات النفطية في سبعينيات القرن الماضي، شجّع انتهاج الحكومات مشاريع لإبعاد المواطنين عن السياسة، والعمل على تدمير المؤسسات المدنية المستقلة. مخرجات لم يبنأ عنها النظام السياسي الجزائري خلال العقدين الماضيين بتصحيح للحياة السياسية وتحويل الجمعيات إلى لجان للمساندة والتكاثف بطرق غير شرعية، للتشويش على العمل الحزبي الذي يروم الدفاع عن مطالب المجتمع الحقيقية.

ب - آلية فرض القمع⁽¹¹⁾: الربيع أسّس لعلاقة بين القمع والاستبداد في الأنظمة الشمولية، ونشر الرعب في نفوس المواطنين وحال دون مطالبتهم بحقوقهم ومواجهة المؤسسات الأمنية.

(4) فوزية زراوية، «المقاربات النظرية الاقتصادية لتحليل النزاعات الداخلية في أفريقيا: المقاربة الريعية»، الباحث الاقتصادي (الجزائر)، العدد 3 (2016)، ص 103.

(5) Lala Muradova, «Oil Wealth and Authoritarianism: Algeria in the Arab Spring, Riqueza petrolífera y autoritarismo: Argelia en la Primavera Árabe», *Revista Española de Ciencia Política* (Universitat Rovira i Virgili Tarragona, España), no. 40 (Marzo 2016), p. 70.

(6) Ross, *Ibid.*, pp. 332-333.

(7) Muradova, *Ibid.*, p. 70.

(8) Ross, *Ibid.*, pp. 332-333.

(9) Muradova, *Ibid.*, p. 76. هناك 93,000 جمعية تتمتع بالاعتماد من وزارة الداخلية. انظر:

(10) Kiren Aziz Chaudhry, «Economic Liberalization and the Lineages of the Rentier State», *Comparative Politics* (27 October 1994), p. 9.

(11) Ross, «Does Oil Hinder Democracy?», p. 335.

اعتمد النظام الجزائري على المؤسسة العسكرية والأمنية في منع الاحتجاجات، فعدد رجال الأمن يفوق أحياناً عدد المتظاهرين. الجزائر تمتلك أكبر ميزانية دفاعية في القارة الأفريقية⁽¹²⁾، قدرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام 2012 بـ 9.1 مليار دولار أمريكي.

ج - آلية التحديث⁽¹³⁾: العائدات النفطية لم تحفز الحكومات على إحداث التغيير. ساهمت في الجزائر على تثبيت الدولة الريعية، والنظام الفاسد وحرابت الشفافية ومحاسبة الهيئات النيابية.

إن اتساع الفساد في الأنظمة الناهبة، يسهل عملية انتشاره إلى أدنى مستويات الهرم المجتمعي. وعبر سياسة تعيين الأتباع غير المؤهلين، يتم تجنيد عدد كبير من الزبائن الموالين على مستوى المؤسسات المالية والقضائية والتربوية.

3 - النفط كعائق للديمقراطية

إن أغلب الدراسات في العلوم السياسية⁽¹⁴⁾ أجمعت على أنه كلما ارتفع مستوى الدخل، كانت الحكومات أكثر ديمقراطية. لكن في الدول النفطية بارتفاع الدخل تتجه الديمقراطية نحو الانكماش. ويعتقد الباحثون⁽¹⁵⁾ أن التطور الاقتصادي يحسن

من معايير الحياة. ففي دراسة شملت أكثر من 160 دولة من 1960 إلى 1995 أثبتت أن تحسين مستوى المعيشة يؤدي إلى التنبؤ بارتفاع الممارسات الديمقراطية. لكن هذه القاعدة لا تصلح في الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط، حيث يرى مايكل روس أنها محيط غير خصب لزرع الديمقراطية، فعوائد الريع، سبب جشع الحكومات وفساد نخبها.

إن ما يميّز الدول الريعية⁽¹⁶⁾ إعاقتهما للتحوّل الديمقراطي، ومنعها تطور المجتمع المدني؛ فتُوظّف العوائد في احتواء «النخب» وتغييب دورها داخل الدول العربية⁽¹⁷⁾؛ فينتظم المجتمع على شكل هرم له من المزايا طبقاً لوضعه في هذا الهرم، ويقوم بإعادة توزيع جزء منه في حلقات تابعة لهذه الشرائح الريعية. وهكذا عرقل الاعتماد على الريع⁽¹⁸⁾ المسار التنموي، وأحبط مسارات الانتقال الديمقراطي.

Muradova, «Oil Wealth and Authoritarianism: Algeria in the Arab Spring, Riqueza petrolífera y (12) autoritarismo: Argelia en la Primavera Árabe.» p. 71.

Ross, Ibid., p. 335. (13)

Ibid., p. 325. (14)

Raed Asad Ahmed, «A Critical Analysis of the Role of Oil in Hindering Transition towards (15) Democracy in the Middle East.» *Society and Justice*, vol. 3, no. 2 (July 2010), p. 98.

(16) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: حالة العراق (بغداد: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2013)، ص 9.

(17) متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع العربي في ضوء تريفيف المدن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

Hakeem Onapajo, Suzanne Francis, and Ufo Okeke-Uzodike, «Oil Corrupts Elections: The (18) Political Economy of Vote-Buying in Nigeria.» *African Studies Quarterly*, vol. 15, no. 2 (March 2015), p. 3, <<http://www.africa.ufl.edu/asq/v15/v15i2a1.pdf>>.

الجدول الرقم (1)

الاحتمال السنوي للفشل الديمقراطي (1960 - 2002)

بالنسبة المئوية

الدول غير النفطية	الدول النفطية	مستوى الدخل
4.1	11.2	دخل منخفض (أقل من 1000 دولار)
2.4	2.2	دخل متوسط (من 1.000 إلى 5.000 دولار)
3.0	3.6	دخل مرتفع (فوق 5000 دولار)
عبر المناطق		
6.3	0.0	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5.1	14.3	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
1.4	0.8	خارج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
1.8	1.3	المجموع

Luisa Blanco, Kelsey J. O'Connor and Jeffrey B. Nugent, «Does Oil Hinder Democratic Development? A Time-Series Analysis.» Pepperdine University, School of Public Policy Working Papers, Paper 61 (2016), p. 27, <<http://digitalcommons.pepperdine.edu/sppworkingpapers/61>>.

ثانياً: جدلية العلاقة بين الانتخابات والديمقراطية

1 - الشرعية الديمقراطية ومقومات نجاحها

أ - الشرعية الديمقراطية

كثير الحديث عن الديمقراطية خلال العقد الأخير من القرن العشرين في الأوساط العلمية والسياسية. وهو ما أطلق عليه صامويل هنتنغتون في كتابه *الموجة الثالثة* الحدث السياسي الأكثر أهمية في أواخر القرن العشرين.

ب - الانتخابات الديمقراطية ومقومات نجاحها حسب شيدلر⁽¹⁹⁾

(1) التمكين: تمكين المواطنين من ممارسة السلطة. (2) حرية العرض: الحرية في صناعة واختيار البدائل. (3) حرية الطلب: حرية تشكيل الأولويات من جانب الناخبين. (4) التضمين: كل المواطنين معنيون بالتسجيل في القوائم الانتخابية من دون قيود. (5) التعبير الحر عن

Andreas Schedler, «Regímenes autoritarios electorales en el mundo contemporáneo.» Cuadernos de Estudios Latino-americanos (2009), p. 41.

التفضيلات: حرية تشكيل خيارات المواطنين وحرية التعبير عنها. (6) **النزاهة:** في الأصوات المُعبَّر عنها، من دون أي إضافاتٍ أو تزوير. (7) **الشخصية الحاسمة:** النخبة التي أفرزتها الانتخابات عليها تحمل المسؤوليات كاملة.

ج - أهداف العملية الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الشمولية

للانتخابات أهمية في ضمان التداول السلمي للسلطة، وتفكيكها رموز جدلية العلاقة بين السلطة والمجتمع، عبر صناديق الاقتراع⁽²⁰⁾. وتشير المعطيات إلى أنه عام 2006 نحو 13 بالمئة فقط من دول العالم، من لم تختار قياديينها من طريق الانتخاب مقارنةً بـ 40 بالمئة عام 1974.

د - الدول الديمقراطية والسلوك الانتخابي

رأى صامويل هنتنغتون⁽²¹⁾ أن الانتخابات وسيلة لإضعاف الأنظمة وأداة لنشر الديمقراطية، فهي لا تعني حياة الديمقراطية فقط، وإنما موت الدكتاتورية أيضاً.

هـ - الدول غير الديمقراطية واستراتيجية التلاعب الانتخابي

اعتبرت الأنظمة الشمولية الانتخاب استراتيجية للبقاء والاستمرار في السلطة. وأخذت العملية الانتخابية حسب أندريس شيدلر⁽²²⁾ شكل الاستبداد الانتخابي في الدول التي تقع في المنطقة الرمادية، لأنها لا تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي، بل هي أنظمة شمولية غير مغلقة، يميّزها الانتخاب. إنها أنظمة تبدي ملامح الديمقراطية، بتبنيها الدساتير والانتخابات والتعددية... من دون غايات الممارسة الديمقراطية، فهي خدعة تختفي وراءها⁽²³⁾. وقد صنّف شيدلر⁽²⁴⁾ الجزائر ضمن نظام الانتخاب الاستبدادي، فهو قفاز يحمي أيادي النظام من ممارساته اللاديمقراطية.

3 - الهندسة الزبونية والفساد النخبوي

أ - الزبونيات الريعية

إن اتساع الشبكة الزبونية يقصي المواطن من عملية اتخاذ القرار ويجرده من دور المراقب للعقد الاجتماعي، فيُدمج في الحلقة المفرغة للنظام التوزيقي. وتتدفق الوظيفة السياسية

Daniel A. Marx, *Como amañar unas elecciones, Un Análisis de las estrategias de manipulación electoral de Argelia, Marruecos y Túnez (1989-2009)* (Madrid: Universidad Autónoma de Madrid, Facultad de Filosofía y Letras, Departamento de Estudios Árabes e Islámicos y Estudios Orientales, 2015), pp. 33-34.

(21) سليمان الغويل، الانتخابات والديمقراطية (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2003) ص 26.

(22) Marx, *Ibid.*, pp. 36-39.

(23) Joseph Richard, «Democracy as Deception», *Journal of Democracy*, vol. 9, no. (1998), p. 56.

(24) Marx, *Ibid.*, p. 36.

للمجتمع المدني عبر خفض الضرائب أو إلغائها⁽²⁵⁾؛ على عكس الدول الغربية يؤدي المجتمع المدني فيها دور المراقب للنخبة، والحوّول دون استيلائها على السلطة. أما في الدول الريفية، فيؤدي دور الزبون الذي يخدم مصالح نخبة ضيقة انتهائية، وينهار الوعي الجماعي كقوة موازية مناهضة للنزعة الاستبدادية التي سمّاها دارون عاصم أوغلو بالحلقة المفرغة في الدول الاستخراجية.

ب - من الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي

إن اتساع الفساد في الأنظمة الناهبة، يسهّل عملية انتشاره إلى أدنى مستويات الهرم المجتمعي. وعبر سياسة تعيين الأتباع غير المؤهلين، يتم تجنيد عدد كبير من الزبائن الموالين على مستوى المؤسسات المالية والقضائية والتربوية، فتنتقل الدولة من الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي. ويغدو الفساد ميكانزم للتكثيف مع السياسات الاستخراجية والتوزيعية التي تتبناها النخبة الحاكمة، ولا ينظر إليه على أنه آفة.

ج - الرشوة وغياب الشفافية

رأى صندوق النقد الدولي⁽²⁶⁾ أن ارتفاع العائدات الريفية أدى إلى ارتفاع نسبة الرشوة. وحسب مؤشر الشفافية الدولي⁽²⁷⁾ لعام 2012، احتلت الجزائر المرتبة 105 من 176 دولة، والمرتبة 12 من 17 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لخصّ الرئيس الجزائري، يوم 27 نيسان/أبريل 1999، قضية الفساد في الجزائر على أنها «دولة مريضة بالفساد»، ومنح الضوء الأخضر للاستخبارات لإجراء التحقيقات⁽²⁸⁾، وتوعّد الناهبين للمال العام. مسّت التحقيقات مشروع الطريق السيار «شرق - غرب» الذي ارتفعت تكلفته إلى أكثر من 12 مليار دولار أمريكي، بعد أن حدّدت له الدراسات 7 مليارات دولار. وخرجت فضائح مسّت 275 عقداً لشركة سوناطراك، من كانون الأول/ديسمبر 2009 إلى شباط/فبراير 2010. في شهر أيار/مايو 2011 حكمت العدالة على المدير العام لشركة سوناطراك بسنتين سجناً بسبب رُشى مسّت المال العام. وفضيحة شركة أوني التي قدّمت رُشى بـ 265 مليون دولار أمريكي إلى سوناطراك للفوز بصفقات للتنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية. في حين أدانت

(25) زراولية، «المقاربات النظرية الاقتصادية لتحليل النزاعات الداخلية في أفريقيا: المقاربة الريفية»،

ص 103 - 104.

(26) Rabah Arezki and Markus Brückner, «Oil Rents, Corruption and State Stability: Evidence from Panel Data Regression», International Monetary Fund (2009), <<https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2009/wp09267.pdf>>.

(27) Lahcen Achy, «The Price of Stability in Algeria», Carnegie Endowment for International Peace, (27) Washington, April 2013), p. 5.

(28) حازم الببلاوي، «الدولة الريفية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة 10، العدد 103 (أيلول/

سبتمبر 1987)، ص 70.

المحكمة الإيطالية⁽²⁹⁾ الأربعاء 19/9/2018 فريد بجاوي الوسيط الذي جمع الرشى في فضيحة سوناپراك أونى سايبام، وتمّ تغريم الشركة 400 ألف يورو، ومصادرة قيمة الرشى المقدرة بـ 197 مليون يورو لصالح وكالة الضرائب العامة الإيطالية.

ثالثاً: أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومفارقة الفساد النسقي

1 - أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري وتوظيف العائدات الريعية

أ - المحروقات وأهميتها في الاقتصاد الجزائري⁽³⁰⁾

تعد المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهي مثلت 97 بالمئة من مجمل الصادرات، و75 بالمئة من مداخيل الدولة عام 2015. وتمثل الصناعة النفطية 95 بالمئة من عائدات العملة، وهذا ما جعل الدولة مستقلة مالياً ولا تحتاج إلى جمع ضرائب من المواطنين. وقد صمّن ارتفاع أسعار المحروقات لعام 2013، صمّن ثلاث سنوات من الاستيراد⁽³¹⁾. لكن التغيرات في سوق النفط، أدت إلى تسجيل عجز ضريبي قدر بـ 16 بالمئة عام 2015 من الناتج المحلي الإجمالي⁽³²⁾. وهذا الأمر دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاحتياطي من العملة الصعبة الذي قدر عام 2014، بـ 143 مليار دولار أمريكي مقابل 194 ملياراً عام 2013. إلا أن الانخفاض في أسعار النفط⁽³³⁾ أدى إلى انخفاض في عائدات الضرائب، فانخفضت المداخيل العمومية من 33 بالمئة عام 2014 إلى 27 بالمئة عام 2015. وارتفع حجم العجز في ميزانية الدولة من 8.3 بالمئة عام 2014 إلى 16 بالمئة عام 2015. ما بين 2011 و2015 انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلد⁽³⁴⁾ من 200 إلى 165 مليار دولار أمريكي، واستمر في الانخفاض عام 2016 إلى 156 مليار دولار أمريكي، مع نسبة بطالة بلغت 9.9 بالمئة. ولم يسجل أي نمو اقتصادي إلا في قطاع المحروقات بنسبة 3.5 بالمئة. هذا إلى جانب السياسات التقشفية التي اتخذتها الحكومة والتي انعكست آثارها

(29) حسان حويشة، «قضية سوناپراك أونى سايبام»، الشروق اليومي، 19/9/2018، ص 3.

(30) Muradova، «Oil Wealth and Authoritarianism: Algeria in the Arab Spring, Riqueza petrolífera y autoritarismo: Argelia en la Primavera Árabe.» p. 69.

(31) صندوق النقد الدولي، «المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام

2012 مع الجزائر،» نشرة معلومات رقم 10/13، واشنطن 25 كانون الثاني/يناير 2013، ص 1 - 3.

(32) IMF Staff Completes, Article IV «Mission to Algeria,» (African Press Organization on behalf of International Monetary Fund, 2016).

(33) Casa África، «República Argelina Democrática Popular (Argelia),» (2017), p. 1, <<http://www.africaneconomicoutlook.org/en/country-notes/algeria>>.

(34) Imad K. Harb, *Challenges Facing Algeria's Future* (Washington DC: Arab Center, 2017), pp. 2-3.

السلبية على الطبقتين المتوسطة والفقيرة. لقد بلغ احتياطي الدولة من العملة الصعبة لمداخل المحروقات لعام 2016 مقدار 200 مليار دولار أمريكي⁽³⁵⁾، بينما ظلَّت المشاكل الهيكلية تلازم الاقتصاد الجزائري، وانتشرت الرشوة والفساد. وغدا النظام السياسي المَحُول الوحيد لاستغلال هذه الأموال وتوظيفها حماية نفسه.

ب - المداخل الريعية وتأثيراتها الهيكلية

الجزائر دولة ريعية بامتياز، تمثَّل مداخل المحروقات المصدر الأساسي لمداخلها. غابت الضرائب وزادت اعتمادية المواطن عليها، فبدا الخلل جلياً في العلاقة بين المجتمعين المدني والسياسي. ارتفعت الأسعار، وتراجعت القدرة الشرائية للمواطنين. أما العائدات فاحتكرتها الدولة⁽³⁶⁾، وحاولت توظيفها في توفير السكن. عملت هذه العائدات على تثبيت الدولة الريعية، وعجز القضاء عن محاربة الفساد. ومنح متغيرُ الريع الدولةً استقلاليةً عن مختلف القوى الاجتماعية⁽³⁷⁾، بل كرَّس تبعيتها لها، ودفعتها العائدات الريعية إلى اقتناء المزيد من الأسلحة، وتعزيز المقاربة الشمولية في حلِّ الأزمات والاحتجاجات، بدلاً من انتهاج سياسات تنموية وحلول جذرية.

2 - الفساد النسقي في الجزائر وترهُّل مؤشِّر الشفافية

أ - النظام السياسي والفساد النسقي

إن الفساد النسقي⁽³⁸⁾ وضعُ تتداخل فيه عناصر السلطة السياسية مع الثروة، وتفتقد فيه الحدود، فيغدو الفساد غذاءً للفساد؛ ففي الجزائر غدا ممارسات وقيماً استهجن السلوكيات النزيهة؛ وتشكَّلت النخب السياسية في عُصْب تتولى الاستقطاب إلى دوايب الحكم، وفق منطق الزبونية السياسية، فانقل الفساد من ظاهرة عرضية إلى ظاهرة نسقية. إن العمل السياسي، في الجزائر مراقب منذ الاستقلال، ويخضع لمنطق السرية. والصراع يندلع بين الأجنحة، والصفقات تحدث في الكواليس، أي خارج المؤسسات السياسية الشكلية، فتتنافس داخله عصب مختلفة يمتدُّ تكوينها إلى حقبة الوجود الاستعماري.

(35) Rosa Meneses, «Argelia y la era post buteflika», Instituto Español de Estudios Estratégicos (IEE.ES), 70/2014, pp. 6-7.

(36) إن انخفاض سعر البرميل بدولار واحد يجعل الجزائر تخسر 560 مليون دولار. ولتعويض ذلك، عليها إنتاج 1.37 مليون برميل إضافي يومياً من النفط، و85 مليار م³ سنوياً من الغاز.

(37) عكاش فضيلة، «الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر»، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 1 (أيلول/سبتمبر 2011)، ص 30.

(38) محمد حليم ليمام، الفساد النسقي والدولة الاستبدادية: حالة الجزائر 1962 - 2016 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 158 - 160.

ب - الشفافية الدولية من مدركات الفساد، إلى مؤشر الحرية الانتخابية

إن الانتخابات في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962، لم تقم بالدور المرسوم لها وفق أديبات العلوم السياسية، حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الأمرُ النهائي في الملفات المختلفة.

تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد 2017 الذي صنّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام⁽³⁹⁾ احتلت فيه الجزائر المرتبة 112 من أصل 180 دولة، على الرغم من إعلانها مكافحة الفساد ومحاربتها له.

تظهر الأرقام الواردة في الجدول الرقم (2) الواقع السيئ لمؤشر الحرية الانتخابية في الجزائر، حيث احتلت المرتبة 171 بـ 54.47 نقطة،

وهي مرتبة متأخرة لا تعليق عليها⁽⁴⁰⁾. كما احتلت أغلب الدول النفطية مراتب متأخرة. أما فيما يخص مؤشر التنمية السياسية⁽⁴¹⁾. فقد أدرجت الجزائر في المرتبة 131 بـ 47.46 نقطة. ولم تتحصل الجزائر إلا على 0.25 فقط كتقييم للحكم الراشد عبر مؤشر المعرفة العربي⁽⁴²⁾. هذه الأرقام المسجلة من مختلف الهيئات تثبت أن الريع في الجزائر كان حقاً عائفاً لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.

الجدول الرقم (2)

مؤشر الحرية الانتخابية

المستوى	انخفاض ملحوظ	ضعيف	ضعيف	غير كافٍ	مقبول	مرتفع	عالٍ جداً	ممتاز
العلامة (100 - 0)	50	55 - 50	60 - 55	65 - 60	75 - 70	75 - 70	80 - 75	80

المصدر: Jose Antonio Peña, World Electoral Freedom Index 2018: The State of Democracies at a Glance (Chile: Foundation of the Advanced Liberty, 2018), pp. 13-14.

Transparency International, Corruption Perceptions Index 2017, Transparency International, (39) licensed CC BY-ND 4.0, <<http://www.transparency.org/cp>>.

Jose Antonio Peña, World Electoral Freedom Index 2018: The State of Democracies at a Glance (Chile: Foundation of the Advanced Liberty, 2018), pp. 47-49.

Ibid., pp. 56-57.

(41)

Sima Bahous, Arab Knowledge Index 2015 (Dubai: Mohamed Bin Rashid Al Maktoum (42) Foundation, Al Ghurair Printing and Publishing, 2015), p. 202, <http://www.knowledge4all.com/uploads/files/AKI2015/PDFEn/AKI2015_FirstPages_En.pdf>.

رابعاً: موقع المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي الجزائري ومسار الانتخابات الرئاسية

1 - المؤسسة العسكرية والرهانات السياسية

إن عدم الوضوح بين المدني والعسكري خاصة في النظام الجزائري رافقته منذ الاستقلال. ففكرة المؤسسة العسكرية أمام ضعف النظام السياسي وليدة ظروف تاريخية، بعد وفاة الرئيس بومدين انهارت العديد من المؤسسات، ما عدا المؤسسة العسكرية التي ظلت في صلب السلطة، بل هي السلطة ذاتها⁽⁴³⁾، وجبهة التحرير الوطني هي مجرد غطاء سياسي لممارسة السلطة من قبل الجيش، في غياب مؤسسات سياسية ودستورية.

إن أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر عام 1990، فاز بها التيار الإسلامي ممثلاً بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁽⁴⁴⁾، الذي تحصّل على 54.24 بالمئة من الأصوات في المحليات، و57.44 بالمئة في الانتخابات الولائية. وتمكن من السيطرة على 853 بلدية من بين 1,551، و32 ولاية من أصل 48. في إثر هذا الفوز، طالبت الجبهة بضرورة تنظيم انتخابات برلمانية مسبقة، وفازت بـ 232 مقعداً من أصل 430 في الدورة الأولى. ألغيت النتائج، وأجبر الرئيس الشاذلي على الاستقالة وفرضت حالة الطوارئ، وحلّ الحزب الفائز، وعاشت الجزائر أربع سنوات بدون برلمان أو رئيس منتخب. عُيّن بعدها وزير الدفاع اليمين زروال⁽⁴⁵⁾ رئيساً للدولة، من جانب المجلس الأعلى للدولة في حزيران/يونيو 1994. تدخل الجيش وألغى المسار الانتخابي ونتائج⁽⁴⁶⁾، وأدخل البلاد في دوامة من العنف، وهو ما جعل المؤسسة العسكرية تتصدر المشهد السياسي، وتنال الدعم الخارجي ممثلاً بالبنك الدولي⁽⁴⁷⁾ وتغطيته لهذه التكاليف.

حاول بوتفليقة مرشّح الجيش في عهده الأولى (1999 - 2004) أن يحدث تغييراً في المؤسسة العسكرية التي أوصلته إلى السلطة، وشهدت صراعاً بينه وبين عدد من الجنرالات المؤثرين في الساحة، على رأسهم الجنرال مديّن رئيس جهاز الاستخبارات، ورئيس الأركان الجنرال العماري⁽⁴⁸⁾. ظهر هذا الصراع إلى العلن بعد انتخاب بوتفليقة للعهد الثاني، حيث بدأ

Madjid Benchikh, *Algérie: Un système politique militarisé* (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 18. (43)

Marx, *Como amañar unas elecciones, Un Análisis de las estrategias de manipulación electoral de Argelia, Marruecos y Túnez (1989-2009)*, pp. 89-91. (44)

Carmelo Pérez Beltrán, «Pluralismo bajo control: Evolución de la Ley de partidos políticos en Argelia,» *Estudios de Asia y África* (Campus Universitario de Cartuja, Universidad de Granada, España) vol. 2, no. 2 (163) (2017), p. 264, <http://www.scielo.org.mx/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S2448-654X2017000200255>. (45)

Barah Mikail, «El engañoso silencio de Argelia,» *Policy Brief*, no. 75 (2012), p. 2. (46)

Aurèlia Mañé Estrada, «Argelia en la encrucijada: Condicionantes, tendencias y escenarios,» (47) *Documento Opex* (Gobierno de España, Observatorio de política exterior española), no. 82 (2016), pp. 30-31.

Isabelle Werenfels, «Who is in Charge? Algerian Power Structures and Their Resilience to Change,» CNRS, Paris (2010), p. 3, <<http://www.ceri-sciences-po.org>>. (48)

بإحداث تغييرات جوهرية، وتعيين موالين له. في عام 2005 توصل إلى صفقة مع معارضيه من المؤسسة العسكرية، بأن يضمن لهم عدم الملاحقة القضائية على الجرائم المرتكبة خلال العشرية السوداء (1992 - 1998) ضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية⁽⁴⁹⁾، مقابل إقلاعهم عن معارضة التعديلات الدستورية المزمع إجراؤها قصد الترشح لعهداثة، وهو ما تم تجسيده على أرض الواقع.

منذ عام 2000 عُيِّن الجنرال القايد صالح، كرجل قوي في المؤسسة العسكرية، مهمته ضمان ولاء هذه المؤسسة للرئاسة. ووظفت المؤسسة العسكرية الريع النفطي⁽⁵⁰⁾ لدفع أجور موظفيها، وأجور فواعل أخرى، ومواجهة المعارضين على غرار الجنرال مَدِين الذي عارض عهداثة رابعا للرئيس بوتفليقة⁽⁵¹⁾.

ويبدو من خلال الجدول الرقم (3) أن الإنفاق العسكري أنهك كاهل الميزانية العامة للدولة. فالجيش الجزائري من أقوى الجيوش في أفريقيا⁽⁵²⁾ حيث بلغ تعداده عام 2014 نحو 300,000 جندي. ومنذ عام 2013 لم تنخفض ميزانية وزارة الدفاع عن 10 مليارات دولار أمريكي⁽⁵³⁾.

الجدول الرقم (3)

نسبة الإنفاق العسكري في الجزائر

الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من إنفاق الحكومة المركزي						
1997	1996	1994	1992	1990	1988	1986
12.0	10.6	9.5	5.9	7.7	9.4	7.5
النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي						
3.9	3.3	3.3	1.8	2.0	3.3	2.9
الأفراد العسكريون كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة						
1.3	1.3	1.5	1.6	1.8	1.9	2.9
الأفراد العسكريون كنسبة مئوية من أفراد السكان						
0.43	0.42	0.46	0.48	0.50	0.53	0.80

المصدر: Clement M. Henry, «Algeria's Agonies: Oil Rent Effects in a Bunker State», p. 71, <https://www.academia.edu/10329858/Algerias_agonies_oil_rent_effects_in_a_bunker_state>.

(49) شركة سوناطراك، الشركة الأولى في الجزائر، يطلق عليها اسم «سونا 13»، نسبة إلى الرقم «13» رمز ولاية تلمسان التي هي مسقط رأس رئيس الجمهورية، إلى جانب تعيين أخيه السعيد بوتفليقة الذي غدا رقماً مهماً في المشهد السياسي الجزائري.

Brian Terranova, «Algeria: The Obstacles to Democracy», (13 August 2011), <<http://www.e-ir.info/2011/08/13/ALGERIA-the-obstacles-to-democracy/>>.

Harb, *Challenges Facing Algeria's Future*, p. 2. (51)

Meneses, «Argelia y la era post buteflika», p. 12. (52)

Harb, *Ibid.*, p. 4. (53)

2 - بانوراما الانتخابات الرئاسية في الجزائر وتوجهات مسارها

أ - تجربة التعددية واستراتيجية التلاعب الانتخابي

إن الانتخابات في الجزائر منذ الاستقلال عام 1962، لم تقم بالدور المرسوم لها وفق أدبيات العلوم السياسية، حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الأمر الناهي في الملفات المختلفة⁽⁵⁴⁾ يترشح عبره ثلاثة مُرشَّحين يُزَكِّيهم الحزب، ويجب على الجميع اختيار واحد منهم. أما الانتخابات الرئاسية، فكانت مجرد تثبيت للمرشَّح الذي تمَّ تعيينه من قبل الحزب الواحد⁽⁵⁵⁾، وتزكية النخبة العسكرية له، ودام هذا الوضع إلى تسعينيات القرن الماضي.

أدت أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر عام 1990 إلى نتائج لم تتكهن بها السلطة. دفعت رئيس الحكومة مولود حمروش بالتنسيق مع رئيس الدولة الراحل الشاذلي بن جديد إلى وضع استراتيجية للتلاعب الانتخابي اعتمدت ثلاثة محاور أساسية: تعكير الجو على الجبهة الإسلامية للانقاذ الفائزة في الانتخابات، إطلاق انتقادات لازعة لفترة التسيير على مستوى البلديات، التحضير لنظام انتخابي يعيق الفوز لمرّة ثانية بتغيير الشكل الانتخابي. ألغى المسار الانتخابي، وعيّن الجنرال اليمين زروال رئيساً للدولة في حزيران/يونيو 1994. تطلّمت انتخابات رئاسية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1995، أجريت في ظروف أمنية مُشدّدة، كان هدفها تثبيت الجنرال، واعتباره المخرج الوحيد للأزمة وفاز الرئيس. ووُظف نظام «الاستبداد الانتخابي» بالبحث عن مرشحين ليس لديهم القدرة على منافسة الرئيس، واستبعاد الشخصيات القوية كالسيد رضا مالك، واستدعاء عدد قليل من المراقبين الدوليين⁽⁵⁶⁾. تحصّل زروال من الدورة الأولى من دون مفاجأة على 64 بالمئة من الأصوات، مقابل 26.5 بالمئة لنحناح، و9.6 بالمئة لسعيد سعدي، و3.8 بالمئة لنور الدين بوكروج. اتجه الرئيس إلى استحداث آليات دستورية وقانونية لمراقبة المشهد السياسي، فعرض دستوراً جديداً على الاستفتاء يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1996.

ب - الانتخابات الرئاسية 15 نيسان/أبريل 1999،

وترسيخ مبادئ النظام القديم

شارك في الانتخابات الرئاسية سبعة مرشحين⁽⁵⁷⁾، مع تَعَهُدات من الرئيس زروال بأن تكون انتخابات حرة. لكن شهرين قبل موعد الانتخابات، كثّر الحديث عن مرشَّح الجيش عبد العزيز بوتفليقة، فلقي دعماً من إطارات سامية في الجيش. وقبل يوم من الانتخابات، أشار المرشَّحون

Marx, *Como amañar unas elecciones, Un Análisis de las estrategias de manipulación electoral* (54) *de Argelia, Marruecos y Túnez (1989-2009)*, pp. 89-91.

Inmaculada Szmolka Vida, *El sistema político argelino a raíz de las elecciones presidenciales* (55)

8 abril 2004, VII Congreso español de Ciencia Política y de la Administración: Democracia y Buen Gobierno, Departamento de Ciencia Política de la Universidad de Granada, España, p. 113.

Marx, *Ibid.*, pp. 94-96.

(56)

Ibid., pp. 98-99.

(57)

إلى تحكُّم النظام في أصوات أكثر من مليون ناخب من العسكر، والشرطة، وغياب رقابة ممثلي الأحزاب. فطالبوا بضرورة إلغاء هذه الأصوات، لكن من دون جدوى. فقرروا الانسحاب دفعة واحدة، وعدم الاعتراف بنتائج الانتخاب، أمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية. وتركوا الساحة فارغةً لمرشِّحٍ واحد بحجة استعداد النظام للتزوير.

لم يتراجع النظام⁽⁵⁸⁾، وعادت صور الحزب الواحد إلى الأذهان، وفاز بوتفليقة من الدورة الأولى بـ 73.8 بالمئة من الأصوات، ونسبة مشاركة بلغت 60.9 بالمئة، لكنها لم تقنع الجميع. حصوله على 2 مليون من الأصوات، جاء بفضل أفراد المؤسسات الأمنية وملء الصناديق في السفارات والمراكز النائية في الدقائق الأخيرة من اليوم الانتخابي، إلى جانب التزوير أثناء الفرز وإعلان النتائج. شهوراً بعد وصوله إلى السلطة، وتداركاً لأزمة الشرعية الناتجة من التزوير في الانتخابات، عمد إلى إجراء استفتاء عام حول مشروع اللوائح الوطنية الذي سجّل نسبة مشاركة بلغت 85 بالمئة، وقبولاً للمشروع بنسبة 98.6 بالمئة. فكان دفعة قوية ونفساً جديداً للرئيس هو في أمس الحاجة إليه.

ج - الانتخابات الرئاسية 2004، وجدل ما قبل الحملة الانتخابية

على غرار الانتخابات السابقة، كان لأصوات أفراد المؤسسة العسكرية والأمنية في انتخابات الرئاسة 2004 دور في ميْلانِ كَفّة مرشحها. وقد رافق الحملة⁽⁵⁹⁾ جوٌّ من اللاتقّة، حيث أصدرت مجموعة العُشْر⁽⁶⁰⁾ من المرشّحين المستقلين للرئاسة يوم 14 كانون الثاني/يناير 2004 إعلاناً مشتركاً يهدف إلى تأليف حكومة مؤقتة، تحلّ محلّ حكومة أحمد أويحي قصد ضمان الشفافية، وتفادي التزوير. وعلى الرغم من توجيه بوتفليقة الدعوة إلى عدد من الهيئات الدولية لمراقبة الانتخابات، إلّا أن الارتياح لم يكن سائداً. أما الرئيس قام بزيارات مكوكية لثمانية عشر ولاية في الأشهر الستة الأخيرة من سنة 2003، بغية شراء الأصوات، وتّم ذلك⁽⁶¹⁾ بتقديم أظرفّة مالية ضخمة للولايات التي لها ثقل انتخابي، التغطية الإعلامية بهدف الترويج للمرشح المستقبلي، تقديم الدّعم المالي للزوايا لكسب الشرعية الدينية، استعمال موارد الدولة في تنشيط الحملات الانتخابية. وبنسبة مشاركة 58 بالمئة، تحصّل فيها بوتفليقة على 85 بالمئة من الأصوات، مقابل 6.4 بالمئة

Ibid., p. 101.

(58)

Pablo Hernández Ramos, «Elecciones presidenciales en Argelia: La legitimidad del sistema en juego», Real instituto Elcano de estudios internacionales y estratégicos, ARI (Madrid), no. 53 (2004), p. 2.

(60) ضمت أربعة رؤساء حكومات سابقين، مولود حمروش، مقداد سيفي، أحمد بن بيتور، علي بن فليس، ورئيس حزب الوفاء غير المرخص له طالب الإبراهيمي، ورئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي، والجنرال المتقاعد رشيد بن يلس (مترشح مستقل)، وأحمد داني (الذي انسحب فيما بعد ودعّم بوتفليقة)، ورضا مالك، وانضمّ في الأخير شريف بلقاسم إلى جانب رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان علي يحيى عبد النور.

Marx, *Como amañar unas elecciones, Un Análisis de las estrategias de manipulación electoral* (61) de Argelia, Marruecos y Túnez (1989-2009), p. 105.

فقط حازها بن فليس. بينما تقاسم المرشحون الأربعة الآخرون 8.5 بالمئة من الأصوات المتبقية، وأُعلن بوتفليقة رئيساً للجمهورية.

د - الانتخابات الرئاسية 2009، و2014، والمرشح المريض

(1) الانتخابات الرئاسية 2009: في يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، نُقل الرئيس بوتفليقة إلى مستشفى فال دو غراس بباريس. وكثُرَت التساؤلات حول حالته الصحيّة، ورُوِّج لخطاب يمهد ترشحه لعهدة ثالثة. إلا أن حصر الدستور لعهدتين في تعديل 1996، كان عقبة يجب تجاوزها⁽⁶²⁾، فأعلن الرئيس يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر ضرورة تعديل الدستور، ووافق المجلس الدستوري ثم البرلمان على ذلك، وعُدل الدستور عام 2008. وتقدّم إلى الرئاسيات خمسة مرشحين⁽⁶³⁾ لم يتمكنوا من إجراء إلاّ 10 بالمئة من التجمعات، في حملاتهم الانتخابية، بينما تمكّن بوتفليقة لوحده من استهلاك 90 بالمئة منها. كانت أجهزة الإعلام الرسمية منبراً مفتوحاً لإنجازات الرئيس، والأطول زمنياً مقارنةً بحقوق المرشحين الآخرين. لم يبد المواطن أهمية اتجاه هذه المحطة الحاسمة، إلاّ أن المفاجأة كانت بعد ساعتين من غلق مكاتب الاقتراع⁽⁶⁴⁾ حيث صرّح وزير الداخلية بأن نسبة المشاركة بلغت 74.54 بالمئة، بينما أكّدت جهات أخرى وعلى رأسها المرشحون الخمس، أن النسبة لم تتجاوز 34 بالمئة.

(2) الانتخابات الرئاسية في 17 نيسان/أبريل 2014: لم تختلف عن سابقتها على الرغم من الوعكة الصحية للرئيس منذ نيسان/أبريل 2013 التي غيّبته منذ ثلاثة أشهر بباريس. وغداً صعباً عليه النطق بكلمات، إلاّ أنه ترشّح للرئاسيات. نشط حملته الانتخابية سنّة أشخاص، ودافعوا عن برنامجه⁽⁶⁵⁾. وعلى الرغم من التذمّر، وتفريق الاحتجاجات من قبل قوات الأمن، إلى جانب فواعل أخرى على غرار حركة «بركات»⁽⁶⁶⁾ الراضية لترشح بوتفليقة لعهدة رابعة، تقدّم سنّة مرشحين⁽⁶⁷⁾ وأجريت الانتخابات من دون اهتمام من الرأي العام، وبلغت نسبة المشاركة أدنى

Hugh Roberts, «Algeria: The Subterranean Logics of a Non-election (ARI),» Real Instituto (62) Elcano de estudios internacionales y estratégicos, ARI 68/2009, Madrid, p. 3, <https://www.files.ethz.ch/isn/146372/ARI68-2009_Roberts_Algeria_Elections_2009.pdf>.

Marx, Ibid., p. 110. (63)

Ibid., p. 112. (64)

Sofian Philip Naceur, «Presidential Elections in Algeria, in the Name of Stability,» p. 2, <https://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/sonst_publicationen/rls_onl_wahlen-algerien_140422_en.pdf>. (65)

(66) تعني كلمة «بركات» باللهجة الجزائرية «يكفي». أي أن ثلاثة عهديات تكفي ولا داعي إلى ترشح الرئيس لفترة رابعة، وبخاصة أن ظروفه الصحية لا تسمح له بذلك. وهي حركة جمعت مثقفين وناشطين، عبّروا عن هذا الرفض من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، خلال الأيام التي سبقت الانتخابات.

(67) وهم: علي بن فليس رئيس جبهة طلائع الحريات ولويذة حنون رئيسة حزب العمال، وعبد العزيز بلعيد رئيس حزب جبهة المستقبل، وعلي رباعين رئيس حزب عهد 54، وموسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية الجزائرية.

المستويات⁽⁶⁸⁾، فلم تتجاوز 51 بالمئة. وأُعلِنَت النتائج يوم 18 نيسان/أبريل 2014 كما كان مخططاً لها، وفاز الرئيس بوتفليقة المريض بـ 81.53 بالمئة من الأصوات، مقابل 12.18 بالمئة للمرشح علي بن فليس، بينما راوحت نسب الآخرين بين 3.36 و0.56 بالمئة. يوم 28 نيسان/أبريل 2014، أدّى الرئيس بوتفليقة اليمين الدستورية، وهو منهار صحياً، ولم يستطع قراءة إلا صفحة واحدة من عشر أوراق تمّ تحضيرها للحدث. لم يقبل منافسوه نتائج الانتخابات، ووصفوها بالمزورة.

في استفتاء بارومتر أفريقيا عام 2015⁽⁶⁹⁾ ارتفعت في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 النسبة من 10 بالمئة إلى 42 بالمئة من الذين رأوا أن الجزائر سارت نحو الاتجاه الخاطئ. و34 بالمئة عام 2015 رأوا أن الاقتصاد الوطني زاد سوءاً، بعدما كانت النسبة 13 بالمئة عام 2013. وتبين أن واحداً فقط من كل ستة، أي 16 بالمئة، يثقون في عمل الحزب السياسي. وأن سبعة من كل عشرة، أي 70 بالمئة، لا يرون في ممثلي الشعب بالبرلمان مدافعين حقيقيين عن مصالح المواطنين الذين انتخبوهم. وأن ثمانية من كل عشرة من المستجوبين أكدوا عدم نزاهة الانتخابات. بينما واحد من كل ثلاثة ليس لهم ثقة لا في عمل الحكومة، ولا في نشاط المعارضة. وأربعة فقط من كل عشرة، أي 43 بالمئة، رأوا أن الظروف غير مواتية لإجراء انتخابات، وأن واحداً فقط من ستة من رأى أن حساب الأصوات كان بطريقة صحيحة، وواحد من عشرة من رأى أن الانتخابات جرت في ظروف حسنة.

إلا أن موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الانتخابات كان صمتاً تبرّره المصالح⁽⁷⁰⁾، قبل الاقتناع بنزاهتها وشفافيتها. قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، إن الرجل قادر على تسيير البلاد. أما وزير الخارجية الإسباني مانويل غارسيا مارغالو فوصف الانتخابات الرئاسية بالشفافة، وأبدى رغبة بلاده في رفع وارداتها من الغاز الجزائري.

3 - مستقبل النظام السياسي الجزائري: الثقة المفقودة والسيناريوهات المحتملة

في العاشر من شهر نيسان/أبريل 2019 أعلن الرئيس نيته الترشح رسمياً للرئاسيات عبر رسالة قرأها نيابة عنه معاذ بوشارب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بالنيابة. فنزل الخبر كالصاعقة، وانتفض الشارع في عدّة ولايات يوم 22 شباط/فبراير 2019، استجابة لنداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي حاملاً شعارات «سلمية، لا للعهد الخامسة، أويحي يا سعيد، الشعب ليس سعيد». فكانت خطوة كسرت حاجز الخوف، وفتحت الباب أمام بوادر التغيير الحقيقي.

Meneses, «Argelia y la era post buteflika», p. 3.

(68)

Thomas Isabell, «Algerians' Darkening Outlook on Economy and Democracy Predates Recent Anti-austerity Protests», Afro barometer, dispatch no. 140 (21 April 2017), pp. 7-9.

Naceur, «Presidential Elections in Algeria, in the Name of Stability», pp. 2-4.

(70)

انتظر أحزاب التحالف اللحظات الأخيرة من الأجل الدستورية، أي أمسية 3 آذار/مارس 2019، وقدّموا ملفّ الترشح للسيد عبد العزيز بوتفليقة للرئاسيات كآخر ورقة يمكن لعبها من دون مبالاة بالاحتجاجات الراضية. توالت الدعوات للنزول إلى الشارع من جديد، وكانت الاستجابة مليونية عبر الربوع المختلة للبلاد، تميّزت بالهدوء والتنظيم والسلمية وعدم الصدام مع المؤسسة الأمنية، وتسجيل الموقف الإيجابي للمؤسسة العسكرية.

إن تقييم وتقدير حدّة الاحتجاجات الراضية للعهد الخامسة أدّت بالنظام الحاكم إلى سحب ترشح الرئيس يوم 11 آذار/مارس 2019، وإعلان الرئاسة حزمة من القرارات أولها حل الحكومة ثم تأجيل الانتخابات. وعيّن نور الدين بدوي وزير الداخلية السابق وزيراً أول، ورمطان لعامرة نائباً له، وتمت الدعوة إلى تنظيم ندوة وطنية لاختيار لجنة تُسَيِّر المرحلة الانتقالية، مع التحضير للاستحقاق الرئاسي القادم. لم يقبل الحراك الشعبي هذه الإجراءات ورأى فيها مراوغة من النظام، فبدلاً من العهد الخامسة لجأ إلى تمديد العهد الرابعة، فطالب الحراك بضرورة احترام الدستور، ورحيل كل الرموز الرمادية مع تعيين حكومة تكنوقراط مشهود لهم بالنزاهة ولا صلة لهم بالنظام لتسيير المرحلة الانتقالية والتحضير للانتخابات الرئاسية بعد فترة انتقالية وجيزة.

بين حراك الشارع ومواقف النظام الحاكم مدّ وجزر، فهل ستقطع شعرة معاوية؟ وما السيناريوهات المحتملة للمشهد السياسي في ظل تأجيل الاستحقاق الرئاسي؟ وما مسار التطور المستقبلي للأحداث في الجزائر؟ □